العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"الاختيارات الصريحة في كتاب النشر من أوله إلى باب الفتح والإمالة جمعا ودراسة"

إعداد الباحث:

د. عبد الله محمد عابد الحافظ

العام الجامعي 1443ه - 2021م

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص البحث:

يقوم هذا البحث على جمع ودراسة اختيارات الإمام ابن الجزري-رحمه الله تعالى- في كتابه النشر من أوله إلى نهاية باب الفتح والإمالة.

ووقفتي في هذا البحث ستكون من جانبين اثنين هما:

الجانب النظري: وفيه التعريف بمعنى الاختيار لغة واصطلاحا ومسوغات الاختيار وصيغه عند ابن الجزري.

الجانب الاستقرائي التحليلي: ويتضمن جمع اختيارات الإمام ابن الجزري من كتاب النشر من أوله إلى باب الفتح والإمالة ودراستها دراسة مفصلة من خلال أصول النشر التي اعتمد عليها ابن الجزري-رحمه الله تعالى- في كتابه.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي؛ حيث قمت بجمع الاختيارات ودراستها وتحليلها.

ومن أهم النتائج المتوقعة لهذا البحث ما يلي:

1/ معرفة الاختيارات الملزمة وغير الملزمة.

2/ معرفة ألفاظ ابن الجزري التي تدل على اختياره.

3/ معرفة تبريرات ابن الجزري لاختياره.

4/ ربط اختيارات ابن الجزري بالمقروء به اليوم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

فإن علم القراءات من أجل العلوم وأشرفها لتعلقه بكتاب الله تعالى، فقد يسر الله قراءته فأنزله على سبعة أحرف، فقال تعالى چ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ چ [القمر: ١٧]، وقد حافظت الأمة على هذه القراءات ونقلها الخلف عن السلف، ووصلت إلينا متواترة، وقد بذل العلماء جهدا مضنيا في تدوينها والتأليف فيها، وتمحيص الروايات المنقولة عن الأئمة.

ومن هؤلاء العلامة الكبير الضابط الثقة ابن الجزري الذي ترك لنا سفرا قيما جمع فيه القراءات العشر مسندة من ثمانين طريقا عن الرواة العشرين الذين رووا عن القراء العشرة، وقد تتبع الطرق الفرعية عن هؤلاء الثمانين فوصلت عنده بعد التمحيص والتدقيق إلى تسع مائة وثمانين طريقا، وقد كانت له اختيارات عن الأئمة ورواتهم، وطرقهم، حررها ودققها، وذكر العلل والأسباب التي جعلته يختار هذه الأوجه عن غيرها.

ولأهمية اختيارات الإمام ابن الجزري رأيت أن أجمع بعضها وأدرسها في بحث مستقل، عارضا العلل والأسباب التي ذكرها ابن الجزري فيما وقع عليه اختياره، وقد أسميته "الاختيارات الصريحة في كتاب النشر من أوله إلى باب الفتح والإمالة جمعا ودراسة".

وترجع أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره إلى ما يلي:

أهمية الموضوع:

1- جلالة قدر صاحب هذه الاختيارات وعلو مكانته في علم القراءات.
2- إن جل أسانيد المسلمين التي يقرءون بها اليوم تمر من طريق صاحب هذه الاختيارات، فكان لا بد من معرفتها.
3- إن بعض المتأخرين خالف الإمام ابن الجزري في اختياراته، فكان لا بد من دراستها ومعرفة مدى صحة مخالفتها.
4- إن اختياراته - رحمه الله - هي المقدمة في حال الأداء.
5- ارتباط هذا الموضوع بأوجه تلاوة كتاب الله تعالى.

أسباب اختيار الموضوع:

1. إنني لم أجد من جمع هذه الاختيارات، فأخذت بزمام المبادرة في ذلك لأستفيد من هذا الموضوع، ويستفيد منه غيري.
2. رغبتي في الاطلاع على كتاب النشر، ومعرفة ما أودع فيه من درر وفوائد.
3. فتح الآفاق البحثية، والأفكار المتجددة للباحثين في الدراسات العليا؛ للنسج على منوالها، ومحاكاتها في أبحاث علمية أكاديمية مماثلة.

مشكلات البحث:

1- كثرة ألفاظ ابن الجزري التي تدل على اختياراته واختلافها.
2- استخراج الاختيار يحتاج إلى قراءة متأنية، وأحيانا يحتاج إلى قراءة الفصل كاملا؛ ليفهم مراد ابن الجزري حتى لا يوضع في غير سياقه.

3- دراسة الاختيار يحتاج إلى جهد وصبر؛ لأنه يحتاج إلى تتبع أقوال العلماء واختياراتهم في المسألة.

حدود البحث:

يقوم البحث على استقراء اختيارات ابن الجزري في النشر من أوله إلى باب الراءات ودراستها من خلال كتاب النشر والأصول التي اعتمد عليها في تأليف كتابه.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي لم أجد من جمع اختيارات ابن الجزري، ولكن هناك دراسات في كتاب النشر، كتحقيق الدكتور السالم الجكني، والدكتور خالد أبو الجود، وغيرها من الدراسات في هذا الكتاب.

وهناك أيضا دراسات في جمع اختيارات أئمة غير ابن الجزري، كمكي، والداني وغيرهما، والله أعلم.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وتسعة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على:

أ- الافتتاحية.
ب- أهمية الموضوع.
ت- أسباب اختيار الموضوع.
ث- مشكلات البحث.
ج- حدود البحث.
ح- الدراسات السابقة.
خ- خطة البحث.
د- منهجي في البحث.

التمهيد وفيه معنى الاختيار لغة واصطلاحا.

المبحث الأول: مسوغات الاختيار وصيغه عند ابن الجزري.

المبحث الثاني: اختياراته في المقدمة.

المبحث الثالث: اختياراته في الاستعاذة والبسملة.

المبحث الرابع: اختياراته في الإدغام الكبير.

المبحث الخامس: اختياراته في المد والقصر.

المبحث السادس: اختياراته في الهمزات.

المبحث السابع: اختياراته في النقل والسكت والوقف على الهمز.

المبحث الثامن: اختياراته في الإدغام الصغير.

المبحث التاسع: اختياراته في الفتح والإمالة.

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

الفهارس:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

1- اتبعت المنهج الاستقرائي في هذا البحث، فقمت باستقراء كتاب النشر من أوله إلى باب الراءات، واستخرجت الاختيارات التي ذكرها الإمام ابن الجزري.
2- قمت بدراسة هذه الاختيارات دراسة مفصلة من خلال كتب أصول النشر التي اعتمد عليها ابن الجزري.
3- وقد قامت دراستي في هذا البحث على ذكر الاختيار من كتاب النشر، ثم إتباعه بنصوص من ذكروا هذا الاختيار من أصول كتاب النشر، ثم التعليق عليه إن دعت الحاجة إلى ذلك، وقد تكون النصوص في هذا الاختيار سابقة على كلام ابن الجزري أحيانا، وقد أكتفي بذكر اختيار ابن الجزري مع توثيق ما أشار إليه في ثنايا كلامه من نصوص، مع التقديم لكل اختيار بمقدمة مناسبة في أغلب الأحيان.
4- قمت بدراسة الاختيار بإرجاعه إلى مصادره الأصلية وتحليله ومناقشته، وبيان الأوجه التي اعتمد عليها ابن الجزري رحمه الله تعالى.
5- وضعت لكل اختيار عنوانا مناسبا حسب السياق الذي ورد فيه.
6- قمت بكتابة الآيات بالرسم العثماني مع ذكر رقمها والسورة التي وردت فيها.
7- قمت بتخريج الأحاديث الواردة في البحث.
8- نسبت الأقوال إلى أصحابها مع توثيقها من مراجعها الأصلية.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

والله الهادي إلى سواء السبيل

التمهيد وفيه معنى الاختيار لغة واصطلاحا

أولا لغة: إن الناظر في معاجم اللغة يرى أن كلمة الاختيار تدور حول عدة معاني أهمها:

الاصفاء، والانتقاء، والميل، والتفضيل، والعطف.

قال ابن منظور" وخاره على صاحبه خيرا أو خيرة، وخيره فضله...وخار الشيء واختاره انتقاه...وخايرته فخرته: أي غلبته...والاختيار الاصطفاء وكذلك التخير"[1].

ومن المعاني اللغوية للكلمة:

الخيار، المختار، الاستخارة، المستخير، خيره، تخيره، خار له[2].

"والخيار الاسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين"[3].

ثانيا: اصطلاحا:

من المعاني اللغوية السابقة يستنبط أهل كل علم التعريف الاصطلاحي للاختيار عندهم، فهو عند الفقهاء غيره عند الأصوليين، وكذلك له معنى خاص عند المتكلمين وهكذا، ولكن الذي يعنينا هنا هو تعريف الاختيار عند القراء.

فنقول وبالله التوفيق.

هناك فرق عند القراء بين الاختيار وبين نقل أو رواية الاختيار، ونلمح هذا الفرق فيما نقل عن ابن مجاهد حين سئل لماذا لا يكون له احتيار خاص يقرئ به عنه فأجاب بقوله " نحن أحوج أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا"[4].

فقد أراد ابن مجاهد أن يبين أنه من الأئمة الذين رووا اختيارات الأئمة السابقين، وأتقنوها، وحافظوا على القراءة بها، وأقرءوا غيرهم وفق هذه الاختيارات دون أن يخص نفسه باختيار خاص ينقل عنه من بين هذه الروايات التي نقلها عن شيوخه الضابطين.

وأما الاختيار فهو كما يتضح لنا من كلام ابن مجاهد، ما اختص به كل إمام من القراء السبعة أو غيرهم مما اختاره لنفسه من الحروف التي قرأ بها، وأقرأ بها غيره ونقلت عنه ونسبت إليه كحرف نافع أو غيره من القراء المعروفين.

وبعد هذا نقول إن للاختيار بهذا المعنى الثاني عدة تعريفات ذكرها د. أمين فلاته في بحثه ومنها:

1- تعريف الشيخ طاهر الجزائري، حيث قال " الاختيار عند القوم أن يعمد من كان أهلا له إلى القراءات المروية فيختار ما هو الراجح عنده ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدة".
2- تعريف الدكتور عبد الهادي الفضلي، حيث عرف الاختيار بقوله" نستطيع أن نعرف الاختيار بأنه الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهدا في اختياره".
3- وعرفه الباحث محمد عارف الهرري فقال" والاختيار في اصطلاح القراء أن يختار القارئ من بين قراءاته ومروياته التي أتقنها ليداوم عليها ويلازمها ويعرف بها وتؤخذ عنه فتنسب إليه قراءة معينة".
4- وعرفه الأستاذ محمد يالوالي بقوله" فالاختيار إذن في الاصطلاح: انتقاء قارئ ما هو أولى من القراءات عنده واعتماده طريقة في القراءة"[5].

بعد هذه التعريفات استنبط د فلاته تعريفا للاختيار فقال:" الاختيار: انتقاء القارئ الضابط العارف باللغة طريقة خاصة به في القراءة منسوبة إليه مستلة من بين ما روى عن شيوخة لعلة ما"[6].

---

(1) لسان العرب 264/4.
(2) انظر معجم مقاييس اللغة 232/2، تاج العروس238/11، المفردات للراغب ص16،160.
(3) لسان العرب 264/4.
(4) معرفة القراء537/2.
(5) انظر الاختيار عند القراء ص31.
(6) الاختيار عند القراء ص39.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

إضافة اصطفاء وانتقاء لا إضافة رواية ولعل هذا التعريف أقرب ما يكون إلى بيان معنى الاختيار؛ لأنه يجمع بين الشروط اللازمة لكي يكون الاختيار صحيحا، وهي استناده إلى الرواية، وكون صاحب الاختيار أهلا لهذا العمل الجليل الذي يتعلق بقراءة كتاب الله تعالى، كما يبين أن الاختيار لا ينسب إلى صاحبه نسبة اختراع وإنشاء وإنما ينسب إليه نسبة انتقاء واصطفاء.

المبحث الأول: مسوغات الاختيار وصيغه عند ابن الجزري

أ ـ مسوغات الاختيار:

بتدقيق النظر في كتاب النشر يمكننا أن نستخلص هذه المسوغات في النقاط الآتية:

أولا: الاعتماد على الرواية:

وهذا ظاهر في اختيارات ابن الجزري فإذا وقف على مذهبين أو أكثر في مسألة ما، من مسائل القراءة نراه يرجح ما وردت به الرواية، وخصوصا إذا كانت الرواية قوية وثابتة، ومن الأمثلة على ذلك، اختياره مذهب الجمهور في صيغة الاستعاذة وهي: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" بلا زيادة ولا نقصان، وقال في ذلك" أن المختار لجميع القراء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة النحل"[7].

ثانيا: موافقة الوجه للقياس.

والقياس المراد هنا هو القياس الجائز في القراءة، ويعني به ابن الجزري وغيره قياس الأمثلة الجزئية على قاعدة كلية، وكثيرا ما يعتمد عليه الإمام ابن الجزري عند الاختيار والترجيح.

ومن الأمثلة على ذلك، اختياره ضم الهاء على كسرها في باب وقف حمزة على كلمتي أنبئهم ونبئهم بإبدال الهمزة ياء، فيجوز حينئذ ضم الهاء على الأصل أو كسرها اتباعا للياء قبلها، وقد اختار ابن الجزري الضم فقال" والضم هو القياس، وهو الأصح، فقد رواه منصوصا محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم، وإذا كان حمزة ضم هاء چ قٓ چ [الفاتحة: ٧]، و چ □ چ [آل عمران: ٧٧]، و چ □ چ [الروم: ٣٢]، من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف، فكان الأصل فيها الضم: فضم هذه الهاء أولى وآصل، والله أعلم"[8].

ثالثا: موافقة الوجه لصريح الرسم.

وهو من المسوغات التي يعول عليها الإمام ابن الجزري في اختياره وجها على آخر؛ لأن موافقة الرسم من الشروط اللازمة لصحة القراءة، ومن الأمثلة على ذلك، اختياره وجه الإشمام في مالك لا تأمنا على الروم؛ لأن الإشمام يتحقق معه الإدغام، ولا يخرج عن رسم الكلمة بنون واحدة، وقد أشار إلى ذلك بقوله" وهو اختياري؛ لأني لم أجد نصا يقتضي خلافه، ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرسم"[9].

رابعا: موافقة الجمهور.

ومن الأمثلة على ذلك، اختياره في المد اللازم الإشباع ست حركات خلافا لما ذهب إليه البعض من جواز التفاوت في هذا الضرب من المد، وعلل ابن الجزري اختياره ذلك الوجه بقوله" وكذلك لا أمنع التفاوت في المد اللازم على ما قدمت، إلا أني أختار ما عليه الجمهور"[10].

خامسا: اتباع المشهور.

ومن الأمثلة على ذلك، اختياره الأوجه الثلاثة في المد العارض للسكون، وهي القصر والتوسط والمد، خلافا لمن أخذ فيه بالمد فقط، أو بالتوسط، أو بالقصر، وعلل الإمام اختياره فقال" قلت والاختيار هو الأول – يعني بذلك القصر والتوسط والمد - أخذا بالمشهور، وعملا بما عليه الجمهور؛ طردا للقياس وموافقة لأكثر الناس"[11].

سادسا: القياس على قاعدة مماثلة.

---

[7] النشر 243/1.
[8] النشر 432/1.
[9] النشر 303/1.
[10] النشر 334/1.
[11] النشر 337/1.

ومن الأمثلة على ذلك، اختياره ترجيح المد على القصر إذا غيرت الهمزة وبقي أثرها، وذلك عند تسهيلها بين بين، وترجيح القصر على المد إذا ذهب أثر الهمزة وذلك عند إسقاطها، وعلل اختياره ذلك بالقياس على قاعدة مماثلة وهي ترجيح المد على القصر في كلمة چ ڤ چ [البقرة: ٤٠] في قراءة أبي جعفر لها بالتسهيل فقال:" ومما يدل على صحة ما ذكرناه، ترجيح المد على القصر لأبي جعفر في قراءته چ ڤ چ [البقرة: ٤٠] ونحوه بالتليين؛ لوجود أثر الهمزة، ومنع المد في چ پ چ [النحل: ٢٧] ونحوه في رواية من حذف الهمزة عن البزي لذهاب الهمزة"(12).

سابعا: قوة الوجه في العربية.

ومن الأمثلة على ذلك، اختياره عدم النقل لورش في چ ٹ ٹ ڈ چ بسورة الحاقة[20]، وعلل اختياره ذلك بقوله" قلت وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية، وذلك أن هذه الهاء هاء سكت، وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح، وأيضا فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر، وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان"(13).

ثامنا: موافقة الوجه لأصول القارئ أو الراوي.

ومن الأمثلة على ذلك، اختياره إدغام هل وبل على الإظهار في الحروف الواقعة بعدها عدا النون والضاد لموافقته أصول الرواية عند هشام، وهي الإدغام في ما وقع بعد إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل وحروف قربت مخارجها قال الإمام ابن الجزري" وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط وأدغمها عند الستة الأحرف الباقية، وهذا هو الصواب والذي عليه الجمهور وهو الذي تقتضيه أصوله"(14).

تاسعا: اختيار الوجه لموافقته طرق كتابه.

ومن الأمثلة على ذلك، اختياره فتح همز چ ﭾ چ [الأنعام: ٧٧] الواقع قبل الساكن مثل چ ﭾ چ چ [الأنعام: ٧٧] على الإمالة لشعبة؛ لأن إمالة الهمزة ليست من طرق كتابه النشر، وإنما الإمالة عنده مختصة بالراء فقط، وقد بين ذلك الاختيار بقوله" والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق الشاطبية، والتيسير.

وأما من غير هذه الطرق فإن إمالتهما لم تصح عندنا إلا من طريق خلف حسبما حكاه الداني، وابن مجاهد فقط وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك"(15).

تلك هي أهم المسوغات التي قام عليها منهج ابن الجزري في الاختيارات، وقد اختصرناها من خلال استقرائنا للنصوص التي أوردها في كتابه وهي كثيرة مبثوثة في ثنايا الكتاب، وعمل القراء مقيد بما صحت روايته وثبت نقله عند أهل الأداء خلفا عن سلف.

ب - صيغ الاختيار عند ابن الجزري:

وأما الصيغ التي استعملها الإمام ابن الجزري في الدلالة على اختياره قراءة على أخرى، أو وجها على آخر، فإنها كثيرة ومتنوعة، ونذكر منها ما هو صريح في الدلالة على الاختيار، فمن الألفاظ الدالة على الاختيار صراحة: كلمة أختار بأي لفظ جاءت، وكلمة به قرأت وبه آخذ، وأميل إليه وآخذ به غالبا وأعول عليه، وإليك بعض الأمثلة من هذه الصيغ مع الإشارة إلى مواضعها في كتاب النشر:

1- " إلا أني أختار ما عليه الجمهور "(16).
2- " على المختار عندنا"(17).
3- " وبه نأخذ وله نختار"(18).
4- " وهو اختياري"(19).
5- " وهذا هو المختار"(20).
6- " وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره"(21).

(12) النشر 354/1.
(13) النشر 409/1.
(14) النشر 7/2.
(15) النشر 46/2.
(16) النشر 234/1.
(17) النشر 404/1.
(18) النشر 491/1.
(19) النشر 304/1.
(20) النشر 483/1.
(21) النشر 383/1.

7- " به قرأت وبه آخذ"[22].
8- " وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالبا وأعول عليه"[23].
9- " بهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير وبهما نأخذ له"[24].

إلى غير ذلك من الصيغ والله الموفق.

ذكرنا في المبحث السابق المسوغات التي يقوم عليها منهج الإمام ابن الجزري في اختياراته والألفاظ التي استعملها في الدلالة على ذلك والآن الكلام على صلب البحث وهو اختيارات ابن الجزري الصريحة في كتابه النشر.

وسيكون عملنا قائما على ذكر الاختيار من كتاب النشر ثم إتباعه بنصوص من ذكروا هذا الاختيار من أصول كتاب النشر، ثم نعلق على الاختيار إن دعت الحاجة إلى ذلك، وقد تكون نصوص أصول النشر في هذا الاختيار سابقة على كلام ابن الجزري أحيانا، وقد نكتفي بذكر اختيار ابن الجزري مع توثيق ما أشار إليه في ثنايا كلامه من نصوص، مع التقديم لكل اختيار بمقدمة مناسبة في أغلب الأحيان.

المبحث الثاني: اختياراته في المقدمة

الاختيار الأول: في عدد مخارج الحروف.

ذكر الإمام ابن الجزري خلاف العلماء في هذه المسألة، وأن منهم من عدها أربعة عشر مخرجا، كقطرب والجرمي والفراء، ومنهم من عدها ستة عشر مخرجا كسيبويه[25]والشاطبي[26]، واختياره أنها سبعة عشر مخرجا، قال:" فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين: كالخليل بن أحمد[27] ومكي بن أبي طالب[28] وأبي القاسم الهذلي[29] وأبي الحسن شريح وغيرهم، سبعة عشر مخرجا، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار، وهو الذي أثبته أبو علي بن سينا في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها"[30].

فمن عدها أربعة عشر، أسقط مخرج الجوف وجعل مخرج اللام والنون والراء واحدا، ومن عدها ستة عشر أسقط مخرج الجوف فقط، والصحيح ما ذهب إليه الإمام ابن الجزري في اختياره وبالتأمل فما ذكره ابن الجزري نرى أنه مسبوق في هذا الاختيار تابع فيه لغيره وقد بين هو نفسه ذلك فيما نقلنا آنفا من نصه

الاختيار الثاني: اختياره إخفاء الميم الساكنة مع الغنة إذا وقعت قبل الباء.

ذكر الإمام ابن الجزري أن للميم الساكنة قبل حروف الهجاء ثلاثة أحكام:

الأول: إدغامها إذا وقعت بعدها ميم مثلها.

الثاني: إخفاؤها إخفاء شفويا إذا وقعت بعدها الباء.

الثالث: إظهارها عند بقية الحروف.

وقد نص الإمام ابن الجزري على أن للعلماء في الميم الساكنة قبل الباء مذهبين:

أحدهما: إظهارها وهو اختيار مكي بن أبي طالب[31] وعليه أهل الأداء من المشارقة.

وثانيهما: إخفاؤها مع الغنة وهو ما عليه أهل الأداء من المغاربة وأهل مصر والشام، وهو اختيار الداني[32].

وقد حكى الإمام ابن الجزري المذهبين ومال إلى اختيار المذهب الثاني، وقال عنه في الطيبة" وأخفين

---

[22] النشر 1/357، 425.
[23] النشر 1/333.
[24] النشر 1/416.
[25] انظر الكتاب 4/433، وانظر الدر النثير 2/14.
[26] انظر متن الشاطبية بيت رقم 1138: 1151.
[27] انظر كتاب العين للخيل بن أحمد 1/51، دار الهلال.
[28] انظر الرعاية 144.
[29] انظر الكامل ص97.
[30] النشر 1/198.
[31] انظر الرعاية ص232.
[32] انظر التحديد ص363.

الميم إن تسكن بغنة لدى ... باء على المختار من أهل الأدا"[33].

وقد فصل ذلك في النشر بقوله" الثاني الإخفاء عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية، وذلك نحو: چ ې ې چ [آل عمران: ١٠١]، و چ پ پ چ [العاديات: ١١]،چ ئه ئو ئوئو چ [غافر: ١٦] فتظهر الغنة فيها، إذ ذاك إظهارها بعد القلب في نحو: چ ھ ہ چ [البقرة: ٢٧]، چ ک ک چ [البقرة: ٣٣] وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره إلى إظهارها عندها إظهارا تاما وهو اختيار مكي القيسي وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه.

قلت: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: أعلم بالشاكرين"[34].

المبحث الثالث: اختياراته في الاستعاذة والبسملة

الاختيار الأول: صيغة الاستعاذة.

لقد اختار الإمام ابن الجزري في صيغة الاستعاذة، الصيغة التي تناقلها القراء وهي أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، كما ورد الأمر بها في سورة النحل في قوله تعالى چ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ چ [النحل: ٩٨]، " أن المختار لجميع القراء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة النحل"[35].

واختيار ابن الجزري كما نبه عليه في كتاب النشر منقول عن أغلب القراء وهو المذهب المختار عنده، والنصوص عنهم في ذلك كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما جاء في كتاب التيسير من قول الداني" اعلم ان المستعمل عند الحذاق من اهل الأداء في لفظها أعوذ بالله من الشيطان الرجيم دون غيره وذلك لموافقة الكتاب والسنة.

فأما الكتاب فقول الله عز وجل لنبيه عليه السلام چ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ چ [النحل: ٩٨] وأما السنة فما رواه نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه[36] وبذلك قرأت وبه آخذ"[37].

وقد قال الداني بهذا أيضا في جامع البيان "وأصح هذه الألفاظ من طريق النقل وأولاها بالاستعمال من جهة النظر، اللفظ الأول لدلالة نص التنزيل عليه، وهو قوله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم آمرا له ولسائر قراء القرآن چ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ چ [النحل: ٩٨]"[38].

وقال الهذلي في كامله:" فالمختار: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لما روي عن عاصم عن زر عن عبد الله قال: قرأت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أعوذ بالله السميع العليم فقال: اقرأ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كذلك أقرأني جبريل - صلى الله عليه وسلم - ، وروى نافع عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه قال كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وقال: كذلك قرأت على جبريل عليه السلام فقال: قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"[39].

وعلى هذا أيضا نص صاحب الوجيز[40]، وصاحب العنوان[41]، والسخاوي في جمال القراء[42]، وسبط الخياط في المبهج[43]، وابن سوار في المستنير[44]، وأبو العز القلانسي في الكفاية[45]، وبهذا يتبين لنا أن ابن الجزري متبع في اختياره اختيار من سبقوه من أصحاب الكتب المسندة التي اعتمد عليها في نشره.

---

(33) متن طيبة النشر بيت رقم 90،91.
(34) النشر 222/1، انظر الإقناع ص64.
(35) النشر 243/1.
(36) سنن أبي داود 486/1، وسنن ابن ماجه رقم الحديث(807).
(37) التيسير ص16.
(38) جامع البيان 391/1.
(39) الكامل ص471، الدر المنثور في التفسير بالمأثور 135/6.
(40) انظر ص77.
(41) ص65.
(42) ص579.
(43) المبهج 423/1.
(44) المستنير 308/1.
(45) الكفاية لأبي العز 169/1.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاختيار الثاني: مقدار السكت بين السورتين.

هو ما جاء في باب البسملة عند كلامه على السكت بين السورتين عند من أخذ به وهم الأزرق عن ورش وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب وخلف من رواية إسحاق، حيث اختار في مقدار السكت أنه سكتة لطيفة بدون تنفس بقدر سكت حمزة على ألِ وشيء وغيرهما من مراتب السكت، ولم يعول على ما ذكره سبط الخياط في المبهج من أن زمن السكت بين السورتين بمقدار النطق بالبسملة، ونص كلام سبط الخياط" ووقف وقفة يسيرة بين السورتين تؤذن بإسرارها أبو عمرو في بعض روايته"[46].

والضمير في إسرارها يعود على البسملة، وقد ذكر ابن الجزري كلام صاحب المبهج هذا ثم عقب بذكر اختياره فقال" قلت: والذي قرأت به وآخذ: السكت عن جميع من روي عنه السكت بين السورتين سكتا يسيرا من دون تنفس قدر السكت لأجل الهمز، عن حمزة وغيره حتى أني أخرجت وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتي (والضحى، وألم نشرح) على جميع من قرأته عليه من شيوخي، وهو الصواب والله أعلم"[47].

الاختيار الثالث: الوجه المختار بين الأنفال وبراءة.

ذكر ابن الجزري في نشره أن للقراء بين سورتي الأنفال وبراءة ثلاثة أوجه وهي:

الوقف والسكت والوصل؛ لأن القراء جميعا مجمعون على ترك البسملة بينهما، إما لأن سورة براءة نزلت لنبذ عهود المشركين وإعلان الجهاد عليهم؛ لأنهم نقضوا العهود والمواثيق التي كانت بينهم وبين المسلمين، وإما لأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي ولم يبين لهم أن كلا من الأنفال وبراءة سورة مستقلة بعينها فحسبوا أنهما سورة واحدة كما روي ذلك عن عثمان رضي الله عنه؛ ولكن ابن الجزري رحمه الله تعالى بعد أن ذكر الأوجه الثلاثة اختار الوقف ونص على ذلك فقال" وأما الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع ; لأن أواخر السور من أتم التمام. وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل من أجل أنه لو وقف على آخر السور للزمت البسملة أوائل السور، ومن أجل الابتداء. وإن لم يؤت بها خولف الرسم في الحالتين كما تقدم، واللازم هنا منتف والمقتضى للوقف قائم، فمن ثم اخترنا الوقف، ولا نمنع غيره، والله أعلم"[48].

(46) المبهج في القراءات الثمان ص381.
(47) النشر1/262.
(48) النشر1/269.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الرابع: اختياراته في الإدغام الكبير

الاختيار الأول: الخلاف في إدغام الدال في الجيم من چ ئو ئو ئۇ چ [فصلت: ٢٨].

ذكر ابن الجزري أن البعض قد روى عن الدوري والسوسي إظهار الدال عند الجيم من قوله تعالى چ ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ چ[فصلت: ٢٨]، ولكنه بين أن الصحيح هو أن الخلاف دائر بين الإدغام والاختلاس، أو الإخفاء لوقوع الساكن الصحيح قبل الدال طبقا للقاعدة التي نص عليها الشاطبي بقوله" وإدغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالإخفاء طبق مفصلا"[49]، ونص عليها ابن الجزري بقوله" والصحيح قل إدغامه للعسر والإخفا أجل"[50]؛ ولذلك اختار ابن الجزري في هذا المثال الذي وقع فيه الخلاف الإخفاء لسهولته كغيره من نظائره المندرجة تحت هذه القاعدة، وقد وضح ذلك ابن الجزري بقوله " وقد روي إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد، وعن السوسي من طريق الخزاعي من أجل اجتماع الساكنين، والصحيح أن الخلاف في ذلك هو في الإخفاء والإدغام[51] من كون الساكن قبله حرفا صحيحا كما سيأتي التنبيه عليه آخر الباب. إذ لا فرق بينه وبين غيره.

وهذا مذهب المحققين، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ وابن المنادي وغيره من المتقدمين[52]، ومن بعدهم من المتأخرين، وبه قرأ الداني[53] وبه نأخذ وله نختار لقوة الكسرة، والله أعلم"[54].

وعلى هذا فإن ما روي عن الدوري من طريق ابن مجاهد وعن السوسي من طريق الخزاعي من الإظهار فقط في هذا الحرف غير صحيح، والصحيح الذي قرره ابن الجزري أن الخلاف في هذا دائر بين الإدغام والإخفاء، واختياره الإخفاء.

الاختيار الثاني: إدغام الشين في السين من قوله تعالى چ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ چ [الإسراء: ٤٢].

قال ابن الجزري" والشين تدغم في موضع واحد: چ ڈ ڈ ڈ چ [الإسراء: ٤٢] لا غير، وقد اختلف فيه، فروى إدغامه منصوصا عبد الله بن اليزيدي، عن أبيه[55]، وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه، عن الدوري والنهرواني عن ابن فرح عن الدوري،، وأبي الحسن الثغري، عن السوسي والدوري، وبه قرأ الداني[56] من طرق اليزيدي وشجاع، وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام، عن أبي عمرو، وبه قرأ الشذائي، عن سائر أصحاب أبي عمرو، وهو اختيار أبي طاهر بن سوار[57] وغيره من أجل زيادة الشين بالتفشي.

قلت: ولا يمنع الإدغام من أجل صفير السين، فحصل التكافؤ[58]، والوجهان صحيحان، قرأت بهما وبهما آخذ، والله أعلم"[59].

الاختيار الثالث: قوله تعالى چ ۆ ۆ ۈ ۈ چ [يوسف: ١١].

ذكر ابن الجزري أن القراء بعد أن اتفقوا على إدغام نون الفعل من چ ۈ چ [يوسف: ١١]، في نون الضمير، اختلفوا في قراءته بين الروم والإشمام والإدغام المحض قال ابن الجزري" چ ۆ ۆ ۈ ۈ چ في يوسف[١١]، أجمعوا على إدغامه محضا من غير إشارة، بل يلفظ بالنون مفتوحة مشددة، وقرأ الباقون بالإشارة واختلفوا فيها، فبعضهم يجعلها روما، فتكون حينئذ إخفاء، ولا يتم معها الإدغام الصحيح كما قدمنا في إدغام أبي عمرو، وبعضهم يجعلها إشماما، فيشير إلى ضم النون بعد الإدغام، فيصح معه حينئذ الإدغام كما تقدم، وبالأول قطع الشاطبي[60]، وقال الداني[61]: إنه هو الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القراء النحويين، قال: وهو الذي أختاره وأقول به، قال: وهو قول أبي محمد اليزيدي وأبي حاتم النحوي وأبي بكر بن مجاهد[62] وأبي الطيب أحمد بن يعقوب التائب وأبي طاهر بن أبي هاشم وأبي بكر بن أشتة وغيرهم من الجلة، وبه ورد النص، عن نافع من طريق ورش[63]، انتهى.

---

(49) انظر متن الشاطبية بيت رقم156.
(50) انظر متن الطيبة بيت رقم141.
(51) انظر الكنز1/210.
(52) انظر الإقناع ص80.
(53) انظر التيسير ص25.
(54) النشر1/291.
(55) انظر الإقناع ص84.
(56) انظر التيسير ص23.
(57) انظر المستنير ص330.
(58) انظر جامع البيان1/442.
(59) النشر1/292.
(60) انظر متن الشاطبية بيت773،774.
(61) انظر التيسير ص127.
(62) انظر السبعة ص345.
(63) انظر جامع البيان3/1220.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، وحكاه أيضا الشاطبي - رحمه الله تعالى - وهو اختياري؛ لأني لم أجد نصا يقتضي خلافه ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرسم، وبه ورد نص الأصبهاني وانفرد ابن مهران، عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر، وهي رواية أبي عون عن الحلواني وأبي سليمان وغيره، عن قالون[64]، والجمهور على خلافه، والله أعلم"[65].

المبحث الخامس: اختياراته في المد والقصر

الاختيار الأول: في مراتب المد.

ذكر الإمام ابن الجزري أن القراء متفاوتون في الأخذ بمراتب المد في المنفصل والمتصل، فمنهم من جعل المراتب في المنفصل ثلاثة: القصر والتوسط والمد، وفي المتصل اثنين: التوسط والمد، ومنهم من جعلها في المنفصل سبعة وفي المتصل ستة؛ لأن المتصل لا قصر فيه عند جميع القراء، وبين أن المراتب سبعة وهي:

1- القصر ويقدر بألف واحدة، ومقدار الألف حركتان.
2- فويق القصر ويقدر بألف ونصف.
3- التوسط ويقدر بألفين.
4- فويق التوسط ويقدر بألفين ونصف.
5- المد أو الإشباع ويقدر بثلاث ألفات.
6- مرتبة السكت على المنفصل والمتصل عند حمزة وتقدر بأربع ألفات.
7- مرتبة الإفراط عند الهذلي وقدرها بست ألفات ولم يقل بها أحد سواه.

وهذه المراتب تجري في المنفصل والمتصل إلا القصر فإنه خاص عندهم بالمنفصل.

ولكن الإمام ابن الجزري نص على أنه يختار كغيره من المحققين، المرتبة الأولى وهي: القصر والتوسط والمد، ولا يمنع الأخذ بالمرتبة الثانية وهي تفاوت المد حسب المراتب التي أشرنا إليها، قال في النشر بعد أن ذكر التفصيل الذي أوجزناه" والمنضبط من ذلك غالبا هو القصر المحض والمد المشبع من غير إفراط عرفا، والتوسط بين ذلك. وهذه المراتب تجري في المنفصل، ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران، وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبيتهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كيفيته، ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديما وحديثا، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد[66] وأبو القاسم الطرسوسي، وصاحبه أبو الطاهر بن خلف[67]، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي[68]; ولذلك لم يذكر في قصيدته في الضربين تفاوتا، ولا نبه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء، وبه أيضا كان يأخذ الأستاذ أبو الجود غياث بن فارس، وهو اختيار الأستاذ المحقق أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي، وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يكاد يتحقق غيره.

قلت: وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالبا وأعول عليه، فآخذ في المنفصل بالقصر المحض لابن كثير وأبي جعفر من غير خلاف عنهما؛ عملا بالنصوص الصريحة والروايات الصحيحة، ولقالون بالخلاف من طريقيه، وكذلك ليعقوب من روايتيه جمعا بين الطرق، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير عملا بنصوص من تقدم، وأجرى الخلاف عنه مع الإظهار لثبوته نصا وأداء وكذلك آخذ بالخلاف، عن حفص من طريق عمرو بن الصباح، عنه كما تقدم، وكذا آخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني جمعا بين طريقي المشارقة والمغاربة اعتمادا على ثبوت القصر عنه من طريق العراقيين قاطبة، وأما الأصبهاني عن ورش فإني آخذ له بالخلاف كقالون؛ لثبوت الوجهين جميعا عنه نصا كما ذكرنا من الأئمة، وإن كان القصر أشهر عنه، إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا، لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه، ثم إني آخذ في الضربين بالمد المشبع من غير إفراط لحمزة وورش من طريق الأزرق على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه كما قدمنا من مذهب العراقيين، وآخذ له من الطريق المذكورة أيضا ومن غيرها، ولسائر القراء ممن مد المنفصل بالتوسط في المرتبتين، وبه آخذ أيضا في المتصل لأصحاب القصر قاطبة.

---

[64] انظر المبسوط ص245.
[65] النشر 303/1.
[66] انظر السبعة ص134.
[67] انظر العنوان ص43.
[68] انظر باب المد والقصر للشاطبي بيت168،169.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وهذا الذي أجنح إليه وأعتمد غالبا عليه، مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أرده، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي، وصح عندي نصا وأداء عمن قدمته من الأئمة"[69].

الاختيار الثاني: اختياره في المد اللازم.

ذكر ابن الجزري مذاهب القراء في المد اللازم وبين أن مذهب الجمهور مده ست حركات؛ لأن السكون اللازم سبب قوي للمد، وأشار إلى أن البعض يمده دون ذلك ويرى التفاوت فيه كغيره[70]؛ ولكن الصحيح الذي نص ابن الجزري على اختياره والأخذ به هو تمكين المد فيه، وصلا ووقفا، مدغما أو غير مدغم، مخففا ومثقلا، وقد بين ابن الجزري ذلك الاختيار بقوله" وكذلك لا أمنع التفاوت في المد اللازم على ما قدمت، إلا أني أختار ما عليه الجمهور"[71].

الاختيار الثالث: أوجه المد العارض والإدغام.

عرض الإمام ابن الجزري لهذه المسألة، وبين أن في المد العارض ثلاثة أوجه:

القصر والتوسط والمد لجميع القراء، وتجري الأوجه الثلاثة في الإدغام عند أبي عمرو ويعقوب لأنه شبيه بالمد العارض إذ السكون فيه عرض بسبب الوقف، وكذلك الإدغام يسكن الحرف المدغم بسبب التقائه مع مثله أو مقاربه أو مجانسه وقد أشار ابن الجزري إلى أن بعض القراء اختاروا في العارض المد فقط وبعضهم اختار التوسط وبعضهم اكتفى بالقصر معتمدا كل فريق منهم على روايته وسبب عضَّد به تلك الرواية[72]، ولكن الإمام ابن الجزري بعض تفصيل هذه المذاهب، ذهب مذهب من أجرى الثلاثة في المد العارض والإدغام الكبير ونص كلامه" قلت الصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع"[73]، ثم أشار إلى اختيار الأوجه الثلاثة في الإدغام كذلك بقوله "والصواب أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان والروم والإشمام"[74]، ثم يؤكد ابن الجزري هذا الاختيار بقوله" قلت والاختيار هو الأول – يعني بذلك القصر والتوسط والمد - أخذا بالمشهور، وعملا بما عليه الجمهور؛ طردا للقياس وموافقة لأكثر الناس"[75].

وهذا هو ما يجري عليه عمل القراء في الأوجه الجائزة في المد العارض وكذلك الإدغام، وقد أشار إلى هذا بعض المحررين بقوله" وسو بين عارض الإدغام وعارض الوقوف في الأحكام"[76]

الاختيار الرابع: البدل المغير.

ذكر الإمام ابن الجزري كما هو معروف أن لورش في البدل ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمد، وأشار أن بعضهم فرق بين البدل المحقق والبدل المغير بنقل أو تسهيل أو إبدال فجعل الأوجه الثلاثة في البدل المحقق كآمنا ولم يثبت في البدل المغير إلا القصر مثل چ ھ ھ چ [العنكبوت: ٣٦] فهو مغير بالنقل وچ ئے ئے چ [الأنبياء: ٩٩] مغير بالإبدال وچ گ گ گ چ [الحجر: ٦١] مغير بالتسهيل، وقد اختار الإمام ابن الجزري التسوية بين البدل الثابت أو المحقق والمغير وأنه لا فرق بينهما في إجراء الأوجه الثلاثة، وقد حكى الإمام ابن الجزري هذا المذهب ثم ذكر اختياره وبين أنه هو المعول عليه في القراءة فقال" لا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة إجراء المد والقصر في حرف المد بعد الهمز المغير في مذهب ورش من طريق الأزرق، بل القصر ظاهر عبارة صاحب" العنوان[77]" و" الكامل[78]"، و " التلخيص[79]"، و" الوجيز[80]"; ولذلك لم يستثن أحد منهم ما أجمع على استثنائه من ذلك نحو چ ڻ چ [النحل: ٦١] ولا ما اختلف فيه من (چ چ چ [يونس: ٩١]، وچ ڤ ڤ چ [النجم: ٥٠] ولا مثل أحد منهم بشيء من المغير ولا تعرضوا له، ولم ينصوا إلا على الهمز المحقق، ولا مثلوا إلا به كما تقدم، وهذا صريح، أو كالصريح في الاعتداد بالعارض، وله وجه قوي، وهو ضعف سبب المد بالتقدم وضعفه بالتغير، وتظهر فائدة الخلاف في ذلك في نحو چ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ چ [البقرة: ٨] فمن لم يعتد

---

[69] النشر1/333، انظر الكفاية ص 167،168، الوجيز ص96، المبسوط ص120، المستنير ص394.
[70] انظر التجريد ص136، المبهج1/412، المستنير ص395، التذكرة1/110.
[71] النشر1/334.
[72] انظر المبهج1/414، المصباح ص1443.
[73] النشر1/336.
[74] النشر1/336.
[75] النشر1/337.
[76] ورد في متن الضوابط للإبياري بيت بهذا المعنى وهو" وعارض الإدغام عند سوسهم...كعارض الوقوف في الحكم التزم" بيت رقم9.
[77] انظر العنوان ص44.
[78] انظر الكامل ص422.
[79] انظر تلخيص ابن بليمة ص26.
[80] انظر الوجيز ص97.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

بالعارض في چ ﭺ چ [البقرة: ٨] ساوى بين چ ﯓ چ [البقرة: ٨] وبين چ ﭺ چ [البقرة: ٨] مدا وتوسطا وقصرا، ومن اعتد به مد أو توسط في چ ﯓ چ [البقرة: ٨] وقصر في چ ﭺ چ [البقرة: ٨] ، ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كله سوى ما استثني من ذلك فيما تقدم، وبه قرأت وبه آخذ، ولا أمنع الاعتداد بالعارض خصوصا من طرق من ذكرت، والله أعلم"[81].

الاختيار الخامس: اختياره مد المبالغة لمن مذهبه القصر في المنفصل.

ورد قصر المد المنفصل عن ابن كثير وأبي جعفر وبخلف عن قالون وأبي عمر وهشام وحفص ويعقوب، وقد ورد عن هؤلاء الزيادة في هذا الضرب من المد قصد المبالغة في النفي في مثل چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ چ [الصافات: ٣٥] و چ □ □ □ □ چ [البقرة: ١٦٣] و چ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ چ [طه: ١٤] و چ ﮒ ﮓ ﮔ ں ڻ چ [الأنبياء: ٨٧]؛ تعظيما للألوهية ومبالغة في نفيها عما سوى الله تعالى.

ويظهر معنى هذه المبالغة جليا إذا اجتمعا في الآية مدين منفصلين أحدهما يحتوي على النفي والإثبات مثل قوله تعالى چ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ چ [طه: ١٤] ومثل قوله تعالى چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ چ [النحل: ٢]، فيقصر القارئ الأول ويمد الثاني بمقدار أربع حركات فيظهر الفرق بينهما، وهذا سبب معنوي وهو أضعف من السبب اللفظي إلا أن المقصود منه يقويه ويجعله باعثا على المد؛ لقوة المعنى الذي يحتويه، ولهذا رأينا ابن الجزري يبين أنه قرأ به على شيوخه ويختاره لهذا المعنى الذي أشرنا إليه قال الإمام ابن الجزري في شرح هذه المسألة وبيان اختياره فيها ما نصه: "وأما السبب المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصور عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم في نحو چ □ □ □ چ [محمد: ١٩]، چ □ □ □ □ چ [البقرة: ١٦٣]، چ ﮒ ﮓ ﮔ ں چ [الأنبياء: ٨٧]، وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، ونص على ذلك أبو معشر الطبري[82] وأبو القاسم الهذلي[83]، وابن مهران[84]، والجاجاني، وغيرهم، وقرأت به من طريقهم، وأختاره، ويقال له أيضا: مد المبالغة. قال ابن مهران في " كتاب المدات " له: إنما سمي مد المبالغة ; لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله سبحانه، قال: وهذا معروف عند العرب؛ لأنها تمد عند الدعاء عند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة. قال: والذي له أصل أولى وأحرى.

قلت: يشير إلى كونه اجتمع سببان، وهما المبالغة ووجود الهمزة كما سيأتي، والذي قاله في ذلك جيد ظاهر. وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله إشعارا بما ذكرناه وبغيره. قال الشيخ محيي الدين النووي - رحمه الله - في "الأذكار[85]": ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله: چ □ □ □ □ چ [محمد: ١٩] لما ورد من التدبر. قال: وأقوال السلف وأئمة الخلف في مد هذا مشهورة، والله أعلم. انتهى.

قلت: روينا في ذلك حديثين مرفوعين أحدهما عن ابن عمر: من قال: چ □ □ □ □ چ [محمد: ١٩]ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال - دارا سمى بها نفسه فقال: ذو الجلال والإكرام - ورزقه النظر إلى وجهه[86].

والآخر عن أنس: من قال: چ □ □ □ □ چ [محمد: ١٩] ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب، وكلاهما ضعيفان، ولكنهما في فضائل الأعمال[87]"[88].

المبحث السادس: اختياراته في الهمزات

الاختيار الأول: چ ﭗ ﭘ چ في سورة يوسف[53].

من المعلوم أن لقالون والبزي في الهمزتين المتفقتين في كلمتين إذا كانتا مضمومتين أو مكسورتين:

تسهيل الأولى بين بين إلا أن لهما الوجهين في قوله تعالى چ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ چ [يوسف: ٥٣]، والوجهان هما تسهيل الأولى طبقا للقاعدة العامة، والوجه الثاني هو إبدال الهمزة الأولى واوا وإدغامها في الواو قبلها، والوجهان صحيحان قرأ بهما ابن الجزري على شيوخه غير أن ابن الجزري اختار الإبدال مع الإدغام، ونص على ذلك في النشر بقوله:" وأما چ ﭗ ﭘ چ [يوسف: ٥٣] فأبدل

(81) النشر 357/1.
(82) انظر التلخيص ص164.
(83) انظر الكامل ص426.
(84) بالبحث في كتاب الغاية والمبسوط لابن مهران لم نجده ذكر مد المبالغة ولعله ذكره في كتاب المدات الذي أشار إليه ابن الجزري ولم نعثر عليه.
(85) الأذكار للنووي ص22.
(86) انظر ذيل اللآلئ المصنوعة ص147، تنزيه الشريعة المرفوعة325/2.
(87) تنزيه الشريعة المرفوعة325/2، مسند الفردوس473/3.
(88) النشر344/1.

الهمزة الأولى منهما واوا وأدغم الواو التي قبلها فيها الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين، عن قالون والبزي، وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس"[89].

ومع اختيار ابن الجزري لهذا الوجه فإنه لا يمنع القراءة بوجه التسهيل بل إنه رد على القائلين بمنعه ومنهم أبو عمرو الداني وقال في ذلك" وقال الحافظ أبو عمرو الداني في مفرداته[90]: هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره.

قلت: وهذا عجيب منه، فإن ذلك إنما يكون إذا كانت الواو زائدة كما سيأتي في باب وقف حمزة.

وإنما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل؛ لوقوع الواو قبلها أصلية عين الفعل، كما سيأتي.

قال مكي في " التبصرة[91]:" والأحسن الجاري على الأصول إلغاء الحركة. ثم قال: ولم يرو عنه - يعني عن قالون.

قلت: قد قرأت به عنه، وعن البزي من طريق الإقناع[92] وغيره، وهو مع قوته قياسا ضعيف رواية، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه، وسهل الهمزة الأولى منهما بين بين؛ طردا للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكي أيضا، وهو الوجه الثاني في الشاطبية، ولم يذكره صاحب " العنوان " عنهما[93]. وذكر عنهما كلا من الوجهين ابن بليمة[94]"[95].

الاختيار الثاني: قوله تعالى في سورة الأحزاب چ ۆ ۈ چ [الأحزاب: ٥٠]، وچ ڱ ڱ ڱ چ [الأحزاب: ٥٣].

إن لقالون في هذين الموضعين إبدال همزة النبي ياء وإدغامها في الياء قبلها على غير قاعدته في هذا الباب، وهي تسهيل الهمزة الأولى من الهمزتين المتفقتين إذا كانتا مكسورتين أو مضمومتين، وهذا هو الرواية عن قالون لما فيه من التخفيف، وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الجزري وضعف ما سواه من وجه تسهيل الأولى في هذين الموضعين طردا للباب، وقد أشار إلى ذلك بقوله" وأما چ لِلنَّبِيِّ چ [الأحزاب: ٥٠]، و چ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ چ [الأحزاب: ٥٣] فظاهر عبارة أبي العز في كفايته[96] أن تجعل الهمزة فيهما بين بين في مذهب قالون، وقال بعضهم[97]: لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها، فإنها لو كانت ألفا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة.

قلت: وهذا ضعيف جدا، والصحيح قياسا ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة، وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم"[98].

الاختيار الثالث: القراءة بالتحقيق والإبدال في لفظ چ ڇچ [النجم: ٥٣] چ ٻ چ [الحاقة: ٩].

المقروء به من طريق الشاطبية التحقيق في لفظ المؤتفكة والمؤتفكات حيث وقع، غير أن ابن الجزري زاد له وجه الإبدال من طريق الطيبة وبين أن الوجهين صحيحان قرآ بهما على شيوخه، وقال في النشر: "وأما چڇچ [النجم:٥٣] چٻچ[الحاقة: ٩] فاختلف فيهما عن قالون.

فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء وسبط الخياط في كفايته، وغيرهم إبدال الهمزة منهما، وكذا روى أبو بكر بن مهران، عن الحسن بن العباس الجمال وغيره، عن الحلواني، وهو طريق الطبري والعلوي، عن أصحابهما، عن الحلواني، وكذا روى الشحام عن قالون، وهو الصحيح عن الحلواني، وبه قطع له الداني في " المفردات "، وقال في " الجامع ": وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حماد وابن عبد الرزاق، وغيرهما، وبذلك آخذ.

قال: وقال لي أبو الفتح، عن قراءته على عبد الله بن الحسين، عن أصحابه، عن الحلواني - يعني بالهمز - قال الداني: وهو وهم ; لأن الحلواني نص على ذلك في كتابه بغير همز. انتهى.

وروى الجمهور، عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه، والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت وبهما آخذ، والله تعالى أعلم"[99].

---

(89) النشر 383/1.
(90) انظر المفردات ص102.
(91) انظر التبصرة ص548.
(92) انظر الإقناع ص179.
(93) انظر العنوان ص47،111، ونلاحظ أن العنوان ذكر التسهيل عن قالون والبزي خلافا لما قاله ابن الجزري، وقد أشار ابن الجزري نفسه إلى هذا الوجه عن العنوان في كتابه تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان ص 39، تحقيق خالد ابو الجود، ط معهد الإمام الشاطبي.
(94) انظر تلخيص ابن بليمة ص106.
(95) النشر 383/1.
(96) انظر الكفاية ص184.
(97) انظر إبراز المعاني لأبي شامة ص142.
(98) النشر 383/1.
(99) النشر 394/1.

وقد ذكر الداني في جامعه رواية الإبدال غير أنه قال قرأت بالهمزتين عن قالون وظاهر من كلام الداني أنه يرجح رواية الهمز[100].

وأما الهمذاني في غايته والمالكي في روضته فقد ذكرا وجه الإبدال، قال في الغاية:" ﭽ ﭑ ﭽ [الحاقة: ٩] بغير همز وكذلك ﭽ ﭿ ﭽ [النجم: ٥٣] حيث حلت، يزيد وورش وأبو نشيط والأعشى وشجاع وأبو زيد"[101].

وقال المالكي في الروضة: "ترك همزﭽ ﭑ ﭽ [الحاقة: ٩]ﭽ ﭿ ﭽ [النجم: ٥٣] حيث وقعا أبو جعفر وورش والأعشى وأبو نشيط وأحمد بن صالح كلاهما عن قالون"[102].

وعلى هذا فإن اختيار ابن الجزري لصحة الوجهين معتمد فيه على كتب الأصول المسندة التي قرأ بها على شيوخه.

المبحث السابع: اختياراته في النقل والسكت والوقف على الهمز

الاختيار الأول: اختياره ترك النقل في ﭽ ﭢ ﭣ ﭽ في سورة الحاقة[20].

نقل ابن الجزري في النشر أن بعض أهل الأداء عن ورش اختاروا سكون الهاء في ﭽ ﭢ ﭽ [الحاقة: ١٩] وتحقيق الهمز في ﭽ ﭣ ﭽ[الحاقة: ١٩]، ونصوا على ذلك في كتبهم، وذكر منهم صاحب التيسير[103] وصاحب التجريد[104] وترجيح الشاطبي[105] له بقوله" وكتابيه بالإسكان عن ورش أصح تقبلا"[106]، وبين أن هذا هو مذهب الجمهور، ثم ذكر أن بعض أهل الأداء قرءوا فيه بالنقل عن ورش ومنهم المهدوي حيث سوى بين الوجهين[107]، وبعد هذا اختار ابن الجزري وجه التحقيق وذكر علة اختياره فقال:" قلت وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية، وذلك أن هذه الهاء هاء سكت، وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح، وأيضا فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر، وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان"[108].

الاختيار الثاني: كلمة ﭽ ﭐ ﭑ ﭽ في سورة آل عمران[91].

ذكر ابن الجزري في هذه الكلمة أن بعض الرواة عن ابن وردان والأصبهاني رووها بالنقل وأكثرهم روى عنهما عدم النقل، وقد ذهب ابن الجزري إلى تصحيح الوجهين واختيارهما في القراءة، حيث قرأ بهما على شيوخه وأقرأ بهما تلاميذه، وقد حكى في النشر هذا الخلاف معقبا بذكر اختياره فقال" وأما ﭽ ﭐ ﭑ ﭽ [آل عمران: ٩١] من قوله: ﭽ ﭐ ﭑ ﭒ ﭽ في آل عمران[91]. فاختلف فيه عن ابن وردان والأصبهاني، عن ورش، فرواه بالنقل النهرواني، عن أصحابه عن ابن وردان، وبه قطع لابن وردان الحافظ أبو العلاء[109]، ورواه من الطريق المذكورة أبو العز في " الإرشاد[110] "، و " الكفاية[111] "، وابن سوار، في " المستنير[112] "، وهو رواية العمري عنه، ورواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل، والوجهان صحيحان عنه، وقطع للأصبهاني فيه بالنقل أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه[113]، وهو رواية أبي نصر بن مسرور وأبي الفرج النهرواني عن أصحابهما عنه، وهو نص ابن سوار، عن النهرواني عنه، وكذا رواه أبو عمرو الداني نصا عن الأصبهاني، ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل، والوجهان عنه صحيحان، قرأت بهما جميعا عنه، وعن ابن وردان، وبهما آخذ، والله أعلم"[114].

---

(100) انظر جامع البيان ص237.
(101) غاية الاختصار ص509.
(102) الروضة في القراءات الإحدى عشر ص290.
(103) انظر التيسير ص36.
(104) انظر التجريد ص100.
(105) انظر متن الشاطبية بيت رقم234.
(106) انظر متن الشاطبية بيت رقم234.
(107) هذا معنى ما نقله ابن الجزري عن المهدوي، وبالرجوع إلى باب النقل في شرح الهداية ص242، وهاء السكت ص393 لم نجد هذا الكلام.
(108) النشر 409/1.
(109) انظر غاية الاختصار 204/1،205.
(110) انظر الإرشاد ص267.
(111) انظر الكفاية ص288.
(112) انظر المستنير 502/2.
(113) انظر الكامل ص378.
(114) النشر 414/1.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاختيار الثالث: اختياره في السكت على المد المنفصل والمتصل.

ذكر ابن الجزري في نشره مراتب السكت عند حمزة على الساكن قبل الهمز، وبين أن من هذه المراتب، السكت على حرف المد في المنفصل والمتصل وحكاه في الطيبة بصيغة التمريض فقال" وقيل بعد مد"[115]، وأطال في حكاية الخلاف فيه عن أهل الأداء فمنهم من أخذ به، ومنهم من تركه، وبين أنه قرأ بجميع المراتب ومنها السكت على حرف المد؛ ولكنه اختار ترك السكت على المد المنفصل والمد المتصل، وعلل هذا الاختيار بأنه موافق للنص والأداء والقياس، ولا بد من نقل كلامه حتى تقف على مذهبه بوضوح وجلاء فقد قال رحمه الله تعالى" وروى آخرون السكت عن حمزة من الروايتين على حرف المد أيضا، وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل كما ذكرنا، فمنهم من خص بذلك المنفصل وسوى بين حرف المد وغيره مع السكت على لام التعريف وچ ڳ چ [البقرة: ٢٠]، وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب " غاية الاختصار[116] " وغيره، وذكره صاحب " التجريد[117] " من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد، ومنهم من أطلق ذلك في المتصل والمنفصل، وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وبه قرأ سبط الخياط[118] على الشريف أبي الفضل، عن الكارزيني، عنه، وهو في " الكامل[119] " أيضا.

وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاد مطلقا، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد مكي[120]، وشيخه أبي الطيب[121]، وأبي عبد الله بن شريح[122]، وذكره صاحب " التيسير[123] " من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد، وتبعه على ذلك الشاطبي[124] وغيره، وهو أحد طرق " الكامل "، وهي طريق أبي علي العطار، عن أصحابه عن البختري، عن جعفر الوزان، عن خلاد، كما سنذكره في آخر باب الوقف لحمزة، وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقا عن حمزة من روايتيه، وهو مذهب أبي العباس المهدوي صاحب " الهداية "، وشيخه أبي عبد الله بن سفيان صاحب " الهادي "، وهو الذي لم يذكر أبو بكر بن مهران غيره في غايته[125] سواه. فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، واختياري عنه السكت في غير حرف المد جمعا بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف وخلاد وغيرهما، عن سليم، عن حمزة، قال: إذا مددت الحرف فالمد يجزي من السكت قبل الهمزة، قال: وكان إذا مد، ثم أتى بالهمز بعد المد لا يقف قبل الهمز انتهى.

قال الحافظ أبو عمرو الداني[126]، وهذا الذي قاله حمزة من أن المد يجزي من السكت معنى حسن لطيف دال على وفور معرفته ونفاذ بصيرته، وذلك أن زيادة التمكين لحرف المد مع الهمزة إنما هو بيان لها؛ لخفائها وبعد مخرجها، فيقوى به على النطق بها محققة، وكذا السكوت على الساكن قبلها إنما هو بيان لها أيضا. فإذا بينت بزيادة التمكين لحرف المد قبلها لم تحتج أن تبين بالسكت عليه، وكفى المد من ذلك وأغنى عنه.

قلت: وهذا ظاهر واضح وعليه العمل اليوم، والله أعلم"[127].

الاختيار الرابع: السكت لحفص على الكلمات الأربعة.

نقل ابن الجزري في نشره أن لحفص دون غيره من القراء سكتا خاصا على أربع كلمات وهي: الألف من چ ىٰ چ في الكهف[1]، و چ ئه ئه چ في يس[52]، والنون من چ ڤ ڤ ڃ چ في القيامة[27]، واللام من چ ڃ چ چ في المطففين[14]، وذلك لبيان المعنى في الكلمة الأولى والثانية وإظهار النون واللام في الموضع الثالث والرابع، وبيان أن من راق كلمتان لا كلمة واحدة، وكذلك بل ران، ولكن الخلاف في هذه الكلمات منقول عن حفص من جميع طرقه، وهم فيه على مذاهب:

فمنهم من رواها جميعا بالسكت كالشاطبية، والتيسير[128]، قال الإمام الشاطبي:

---

(115) انظر متن الطيبة بيت رقم36.
(116) انظر غاية الاختصار 265/1.
(117) انظر التجريد ص105.
(118) انظر المبهج195/1.
(119) انظر الكامل ص420.
(120) انظر التبصرة ص363.
(121) انظر الإرشاد ص185.
(122) انظر الكافي ص287.
(123) انظر التيسير ص62.
(124) انظر متن الشاطبية بيت رقم227،228،229.
(125) انظر الغاية ص158.
(126) انظر جامع البيان623/2.
(127) النشر421/1.
(128) التيسير ص142.

"وسكتة حفص دون قطع لطيفة ... على ألف التنوين في عوجا بلا

وفي نون من راق ومرقدنا ولا ... م بل ران والباقون لا سكت موصلا"[129].

وقال مكي في التبصرة" ووقف حفص على عوجا في وصله وقفة خفيفة، وكذلك وقف على چ ئه چ[يس:52] من قوله تعالى چ ئه ئه چ في يس[52]، وعلى چ ڃ چ [القيامة:27]من قوله عز وجل چ ڃ ڃ چ [القيامة:27] وعلى اللام من قوله تعالى چ ڃڃ چ چ [المطففين:14] يقف على هذه الأربعة المواضع وقفة خفيفة في وصله"[130].

كما نقل أيضا السكت صاحب الكافي[131]، وتلخيص العبارات[132]، وابن غلبون في تذكرته[133].

ومنهم من روى الإدراج وهو عدم السكت في الأربعة وهو أبو القاسم الهذلي[134] وابن مهران[135].

ومنهم من روى الوجهين فيها جميعا وهو صاحب التجريد" وروى ابن الصباح عن حفص قال كان عاصم يسكت على عوجا بسكتة خفيفة في الوصل والقطع تفرد بهذه الرواية عنه"[136]، " وروى الفارسي في رواية عن عمرو بن الصباح أن حفصا كان يستحب الوقف على مرقدنا وتبدئ هذا ما وعد الرحمن وصل أو قطع"[137]، "وروى الفارسي وعبد الباقي إظهار النون من چ ڃ چ [القيامة:27]عند الراء من قوله چ ڃ چ [القيامة:27] ووقف عليه الفارسي لعمرو بن الصباح، ووقف عليه عبد الباقي لحفص بالنون ويبتدئان چ ڃ چ [القيامة:27]، وقرأ بإدغام النون في الراء من بقي"[138]، " روى حفص عن عاصم إظهار اللام عند الراء في الوصل والوقف في قوله تعالى چ ڃڃ چ چ [المطففين:14]"[139].

ومنهم من روى السكت في بعض المواضع دون المواضع الأخرى، ومنهم ابن سوار قال في كتابه المستنير" روى حفص من راق بإظهار النون ويسكت عليها سكتة يسيرة"[140].

وسبط الخياط في مبهجه فقال" قرأ حفص وأبو سليمان عن قالون چ ڤ ڤ ڃ ڃڃ چ في القيامة[27] بإظهار النون عند الراء ووقف عليها وقفة يسيرة"[141].

وأبو العز القلانسي في إرشاده فقال" روى حفص من راق بإظهار النون بسكتة يسيرة عليها"[142].

وفي غاية الاختصار قال أبو العلاء" چ ىٰ ڃ چ [الكهف:1]بوقيفة حفص"[143].

ومن مجموع هذه النصوص يظهر أن الكلمات الأربعة يجوز قراءتها بعدم السكت مطلقا، وبالسكت مطلقا، ويجوز فيها الخلاف بين السكت وعدمه في كلها أو في بعضها؛ ولهذا رأينا الإمام ابن الجزري بعد بيانه لهذه المذاهب، يختار الخلاف بين السكت وعدمه، وينص على ذلك فيقول" قلت: فثبت في الأربعة الخلاف، عن حفص من طريقيه، وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ"[144].

الاختيار الخامس: الهمز المتوسط بكلمة إذا ما كان ما قبله حرف لين.

فقد ذكر فيه ابن الجزري مذهبين:

---

[129] متن الشاطبية بيت رقم830، 831.
[130] التبصرة ص572.
[131] الكافي ص146.
[132] تلخيص العبارات ص114.
[133] التذكرة2/ 412، 605، 619.
[134] انظر الكامل ص589.
[135] انظر الغاية ص194.
[136] التجريد ص509.
[137] التجريد ص603.
[138] التجريد ص683.
[139] التجريد ص692.
[140] المستنير ص828.
[141] المبهج ص794.
[142] الإرشاد ص431.
[143] غاية الاختصار ص552.
[144] النشر 1/426.

أولهما: النقل.

ثانيهما: الإبدال مع الإدغام.

لكنه رجح مذهب النقل واختاره وإليك نصه من كتاب النشر قال رحمه الله" وإن كان الساكن حرف علة، فلا يخلو إما أن يكون حرف لين أو حرف مد، فإن كان حرف لين نحو چ ۉ ۉ چ [البقرة: ١٤]، و چ ڈ ڈ چ [المائدة: ٢٧] فإنه يلحق بالنوع قبله، وهو الساكن الصحيح كما تقدم في بابي النقل

والسكت.

فمن روى نقل ذلك عن حمزة روى هذا أيضا من غير فرق بينهما. وحكى ابن سوار، وأبو العلاء الهمذاني وغيرهما وجهين من هذا النوع.

أحدهما: النقل كما ذكرنا، قالوا: والآخر أن يقلب حرف لين من جنس ما قبلها، ويدغم الأول في الثاني، قالوا: فيصير حرف لين مشددا.

قلت: والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو النقل ليس إلا، وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي، ولا آخذ بسواه، والله الموفق"[145].

وبعد المراجعة لأصول النشر نجد أن ابن الجزري قد اختار ما عليه أكثر القراء من أهل الأداء وها نحن نذكر بعض النصوص من كتبهم تدليلا على ما اختاره ابن الجزري.

قال مكي في معرض بيانه لمذاهب القراء في تخفيف الهمز المتوسط" القسم الثاني وهو أن يكون قبل الهمزة المتوسطة ساكن فإذا كان كذلك وكان ألفا جعلته بين بين لا غير نحو چ ڳ چ [آل عمران: ١٨٤] أو چ ى چ [الأنعام: ١٠٩] أو چ ٹ چ [آل عمران: ٣٩] ونحوه، فإن كان الساكن غير ألف ألقيت حركة الهمزة عليه وحركته بحركة الهمزة نحو چ ٻ چ [الملك: ٢٧] و چ ئۈ چ [المائدة: ٣١] و[چ ڭ چ الواقعة: ٩] و چ ۇ چ [يوسف: ١١٠] ونحوه"[146].

فهذا الكلام من الإمام مكي بن أبي طالب يؤيد مذهب النقل الذي اختاره ابن الجزري فهو وإن لم يظهر في أمثلة الهمزة المتوسطة بالكلمة إلا أنه أطلق النقل في المتوسط الذي قبله غير الألف وهو في معرض بيان مذاهب القراء في تخفيف الهمز المتوسط، فهمنا من ذلك أن الحكم يشمل المتوسط بزائد ويشمل وقف حمزة عليه أيضا والله تعالى أعلم.

وقال سبط الخياط في بيان مذهب حمزة في تخفيف الهمز عند الوقف والهمزة الموقوف عليها، لا تخلوا من أن تكون في أول الكلمة، أو متوسطة فيها، أو متطرفة في طرفها، فالتي في أول الكلمة نحو چ ژ ڑ چ [البقرة: ١٠] و چ ئه ئو چ [الإسراء: ٤٧] ونحوه، فقرأت على شيخنا الشريف لحمزة بتحقيق الهمزة في ذلك وهو مذهب أبي بكر الشذائي وكذا رواه الكارزيني عنه، وكان يذهب إلى هذا المذهب جماعة من المحققين، وقرأت عليه بالتخفيف وهو مذهب أبي العباس المطوعي فيما رواه عنه الكارزيني رضي الله عنه"[147].

فالتخفيف المفهوم من قوله وقرأت عليه بالتخفيف هو مطلق التغيير فيشمل النقل والإبدال والتسهيل بين بين إلخ، وبالنظر إلى المثالين المذكورين تعلم أن حمزة ينقل في نحو چ ژ ڑ چ [البقرة: ١٠]، وإذا فهمنا الإطلاق في هذا المثال عرفنا أنه ينقل في كل همز وقع قبله ساكن سواء توسط بنفسه أو بالكلمة أو بالحرف والله تعالى أعلم.

الاختيار السادس: حكم المنفصل رسما من الهمز المتحرك الواقع بعد ساكن صحيح.

قال ابن الجزري" والمنفصل رسما من الهمز المتحرك الساكن ما قبله، فلا يخلو أيضا ذلك الساكن من أن يكون صحيحا، أو حرف علة، فالصحيح نحو چ ڀ ڀ چ [البقرة: ٦٢]، چ ٱ ٻ چ [المؤمنون: ١]، چ ه ھ چ [الأنعام: ١٤]، چ ژ ڑ چ [البقرة: ١٠]، چ يُؤَدِّهۡ إِلَيۡكَ چ [آل عمران: 75] قد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه، فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله بالنقل، وألحقوه بما هو من كلمة،...وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدأ،...قلت والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت، وبهما آخذ، والله أعلم"[148].

---

(145) النشر 435/1.
(146) التبصرة ص315.
(147) المبهج ص152.
(148) النشر 434/1، وانظر الكامل للهذلي ص432، والمبهج لسبط الخياط ص152.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الثامن: اختياراته في الإدغام الصغير

الاختيار الأول: اختياره الإدغام عن يعقوب في ﭽ ﮩ ﮪ ﭼ [هود: ٤٢].

نقل بعض أهل الأداء عن يعقوب الإظهار في الباء مع الميم من قوله تعالى ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ [هود: ٤٢] في سورة هود، وأطلقوا هذا عن يعقوب، ونص الهذلي في كامله على أن الإظهار عن يعقوب من غير طريق الوليد[149]، كما ذكر ذلك ابن غلبون في تذكرته[150]، وقد قالا ذلك تبعا لابن مهران[151]، ولكن ابن الجزري بين أن الاختيار الصحيح الذي يأخذ به عن يعقوب من الطريقين اللتين نص عليهما في نشره هو الإدغام فقط وهاك نص كلامه ﭽ ﮩ ﮪ ﭼ في هود[٤٢] أدغمه أيضا أبو عمرو والكسائي ويعقوب... وروى بعض أهل الأداء الإظهار عن يعقوب كما ذكره في التذكرة[152] وفي الكامل[153] أيضا تبعا لابن مهران[154]، وإنما ورد ذلك من غير روايتي رويس وروح وهو الذي عليه العمل وبه قرأت وبه آخذ"[155].

الاختيار الثاني: اختياره الغنة في المفصول رسما دون الموصول.

ذكر أهل الأداء عن القراء العشرة غير صحبة جواز الغنة في اللام والراء إذا وقعتا بعد النون الساكنة أو التنوين نحو ﭽ ﮈ ﮉ ﭼ [النساء: ٤٠]، ﭽ ﮋ ﮌ ﭼ [الأعراف: ٦١]، و ﭽ ﮊ ﮋ ﭼ [الممتحنة: ١٢]، ﭽ ﮊ ﮋ ﭼ [العاديات: ١١]، ﭽ ﮦ ﮧ ﭼ [البقرة: ١٧٣] وما شابه ذلك؛ ولكن أهل الأداء اختلفوا فيما إذا وصلت أن بلا أو بلن أو بلم وما شابه ذلك، فبعضهم أجرى فيها الغنة على أن أصلها النون، وبعضهم ترك الغنة على أنها لم ترسم في الخط، والغنة تعني زيادة نون ليست مرسومة في المصحف، وقد قرأ ابن الجزري بالوجهين ومن قبله الداني؛ ولكن الإمام ابن الجزري نص على أن الذي يختاره ويأخذ به غالبا هو عدم الغنة في الموصول رسما قال في النشر:" أطلق من ذهب إلى الغنة في اللام وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلا رسما نحو ﭽ ﯾ ﯿ ﭼ [البقرة: ٢٤]، ﭽ ﮈ ﮉ ﭼ [الأعراف: ١٦٩] وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أما إذا كان متصلا رسما نحو ﭽ ﭦ ﭧ ﭼ في هود[14]، ﭽ ﭽ ﭾ ﭼ في الكهف[48]، ونحوه مما حذفت منه النون فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الحافظ أبي عمرو الداني، وغيره من المحققين، قال في جامع البيان[156]: واختار في مذهب من يبقي الغنة مع الإدغام عند اللام ألا يبقيها إذا عدم رسم النون في الخط لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب. قال: وذلك في قوله ﭽ ﭦ ﭧ ﭼ في هود[14]، وفي قوله ﭽ ﭽ ﭾ ﭼ في الكهف[48]، و ﭽ ﮓ ﮔ ﭼ في القيامة[3]، قال: وكذلك ﭽ ﭡ ﭢ ﭼ [النساء: ٣]; ﭽ ﯖ ﯗ ﭼ [النمل: ٢٥]، ﭽ ﮎ ﮏ ﭼ [الرحمن: ٨] وما أشبهه مما لم ترسم فيه النون، وذلك على لغة من ترك الغنة ولم يبق للنون أثرا، قال: وجملة المرسوم من ذلك بالنون فيما حدثنا به محمد بن علي الكاتب عن أبي بكر بن الأنباري[157] عن أئمته عشرة مواضع: أولها في الأعراف ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ [١٠٥]، وﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭼ [الأعراف: ١٦٩]، وفي التوبة ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ [١١٨]، وفي هود ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ [١٤]، و ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ [٢٦] في قصة نوح عليه السلام، وفي الحج ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ [٢٦]، وفي يس ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ [٦٠]، وفي الدخان ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ [١٩]، وفي الممتحنة على ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭼ [١٢]، وفي ن والقلم على ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ [٢٤].

قال: واختلفت المصاحف في قوله في الأنبياء ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ [٨٧]، قال: وقرأت الباب كله المرسوم منه بالنون والمرسوم بغير نون ببيان الغنة، وإلى الأول أذهب قلت: وكذا قرأت أنا على بعض شيوخي بالغنة ولا آخذ به غالبا ويمكن أن يجاب عن إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة. ولا نون في المتصل منه والله أعلم"[158].

الاختيار الثالث: اختياره عدم الغنة في النون إذا أدغمت في اللام والراء عن أبي عمرو.

بين الإمام ابن الجزري أن النون المتحركة إذا أدغمت في اللام والراء فالقياس إظهار الغنة فيها كما هو جائز في النون الساكنة عند أكثر القراء؛ ولكن الذي اختاره ابن الجزري في هذه المسألة هو ترك الغنة في النون المتحركة والساكنة وإن كان نص في نشره على أن الغنة في اللام والراء واردة لأهل الحجاز والبصرة والشام وحفص؛ ولكنه بين أنه قرأ بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى

(149) انظر الكامل ص344.
(150) انظر التذكرة371/2.
(151) انظر المبسوط ص101.
(152) انظر التذكرة371/2.
(153) انظر الكامل ص344.
(154) انظر المبسوط ص101.
(155) النشر11/2.
(156) انظر جامع البيان681/2.
(157) انظر إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص145.
(158) النشر28/2.

ابن وردان ورح وغيرهم[159]، وكلمة غيرهم تحتمل دخول أبي عمرو وغيره؛ ولكنه بهذا الاختيار الذي نص عليه في هذا الموضع يبين أن الأداء الذي قرأ به لأبي عمرو هو ترك الغنة في النون الساكنة والمتحركة، وعلة تركه للغنة في النون المتحركة ظاهرة؛ لأن سكون النون في الإدغام الكبير عارض، والعارض لا يعتد به عند بعض أهل الأداء، أما تركها في النون الساكنة فلا علة له من باب الدراية وإنما علته من باب الرواية وهي أنه لم يقرأ بها لأبي عمرو على شيوخه، قال في النشر في بيان هذه المسألة" إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو فينبغي قياسا إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو چ ے ے چ [البقرة: ٥٥]، چ ٹ ڈ چ [البقرة: ٢١٢]، چ ى ى چ [البقرة: ٢٥٩] ونحو چ ڈ ڈ چ [الأعراف: ١٦٧]،چ گ ں ں چ [الإسراء: ١٠٠]، إذ النون من ذلك تسكن أيضا للإدغام، وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو، في الساكن والمتحرك وبه آخذ"[160].

المبحث التاسع: اختياراته في الفتح والإمالة

المبحث التاسع: اختياراته في الفتح والإمالة

الاختيار الأول: اختياره عن ابن ذكوان في چ ﭺچ[يوسف:88] و چ ڈ ڈ ژ چ[النحل:1] و چ ھ ہ چ[الإسرا:13].

اختار في هذه الكلمات الثلاثة وجهي الفتح والإمالة وصححهما قال ابن الجزري في النشر" وأما چ ﭺ چ وهو في يوسف[88]، و چ ڈ ڈ ژ چ وهو أول النحل[1]، و چ ھ ہ چ وهو في سبحان[13]، فاختلف عن ابن ذكوان في إمالة هذه الثلاثة فروى عنه إمالة: چ ﭺ چ[يوسف:88] صاحب التجريد من جميع طرقه وصاحب الكامل عن طريق الصوري، وهو نص الأخفش في كتابه الكبير عن ابن ذكوان فإنه قال: يشم الجيم شيئا من الكسر، وكذا روى هبة الله عنه والإسكندراني عن ابن ذكوان، فروى عنه إمالة أتى أمر الله والصوري، وهي رواية الداجوني عن ابن ذكوان من جميع طرقه نص على ذلك أبو طاهر بن سوار، وأبو محمد سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وأبو العز وغيرهم، ولم يذكره الهذلي ولا ابن الفحام في تجريده ولا صاحب المبهج عن المطوعي، وروى عنه إمالة: يلقاه الصوري عن طريق الرملي، وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان. وكذا رواه صاحب التجريد عن النقاش عن الأخفش، وهي رواية هبة الله عن الأخفش أيضا وكل من الفتح والإمالة صحيح عن ابن ذكوان في الأحرف الثلاثة قرأنا به من الطرق المذكورة، وبه نأخذ"[161].

وأقول أولا كلمة چ ﭺچ[يوسف:88] ذكر رحمه الله أن الهذلي روى إمالته من طريق الصوري، ولكن الهذلي نص على الإمالة للرملي قال الهذلي" وقوله: چ ﭺ چ[يوسف:88]، و چ ھچ[الإسراء:13]... وافق الداجوني عن ابن ذكوان في چ ﭺ چ[يوسف:88]"[162].

وما ذكره عن الأخفش موجود في جامع البيان قال" ونص الأخفش في كتابه الأكبر عن ابن ذكوان على الإمالة في چ ﭺ چ[يوسف:88]، فقال: يشم الجيم شيئا من الكسر"[163].

ثانيا كلمة چ ڈ ڈ ژ چ في النحل[1] نص على إمالته له ابن سوار" قرأ حمزة والكسائي وخلف والداجوني عن ابن ذكوان أتى أمر الله بالإمالة"[164]، وذكر نحوه أبو العز القلانسي في الكفاية الكبرى[165]، وأطلق أبو العلاء الإمالة للصوري[166]، بينما قيد غيره الإمالة للداجوني.

ثالثا: كلمة چ ھچ[الإسراء:13] نص على إمالته الهذلي[167]، وقال ابن سوار في المستنير"...وأماله أهل الكوفة إلا عاصما والداجوني وهبة الله عن الأخفش جميعا عن ابن ذكوان"[168].

وقال في المبهج عند ذكره لهذه الكلمة "...وأماله الأعمش وحمزة والكسائي وخلف والداجوني عن ابن ذكوان"[169].

وهذه الأوجه كلها صحيحة عن ابن ذكوان، ويظهر أن الإمالة أكثر في طريق الصوري.

---

(159) النشر 24/2.
(160) النشر 29/2.
(161) النشر 42/2.
(162) الكامل ص333.
(163) جامع البيان 217/2.
(164) المستنير ص626.
(165) الكفاية الكبرى ص290.
(166) الغاية ص277، 275
(167) انظر الكامل ص333.
(168) المستنير ص632، 633.
(169) المبهج 37/3.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاختيار الثاني: كلمة چ ۀ چ [الأحزاب: ٥٣] عند هشام.

نقل أهل الأداء عن هشام الفتح والإمالة في كلمة إناه من قوله تعالى چ ٹ ٹ ٹ ۀ چ في سورة الأحزاب[٥٣]، وقد أورد ابن الجزري هذا الخلاف وعزاه إلى أصحابه ثم صحح الوجهين ولكنه اختار الإمالة من طريق الحلواني، والفتح من طريق الداجوني، وهذا نص كلامه في المسألة" وأما إناه وهو في الأحزاب فاختلف فيه عن هشام فرواه عنه بالإمالة مع من أمال الجمهور من طريق الحلواني، وهو الذي لم يذكر المغاربة، والمصريون، والشاميون، وأكثر العراقيين عنه سواه، ورواه الداجوني عن أصحابه عنه بالفتح، وبه قطع صاحب المبهج لهشام من طريقيه، والوجهان عنه صحيحان وبالإمالة آخذ عنه عن طريق الحلواني وبالفتح من طريق غيره"[170].

وما ذهب إليه ابن الجزري نصت عليه كتب الأصول، فبعضهم ذكر الإمالة فقط، وبعضهم ذكر الفتح فقط، وممن ذكر الإمالة الداني في جامعه فقال" قرأ ابن عامر في رواية الحلواني عن هشام وحمزة والكسائي چ ٹ ٹ ۀ چ[الأحزاب: ٥٣] بإمالة فتحة النون والألف بعدها"[171].

وفي التيسير "وتابعهما هشام على الإمالة في إناه فقط"[172].

كما نص على الإمالة ابن سوار"قرأ حمزة إلا العجلي والكسائي وخلف والحلواني عن هشام من طريق الأندلسي وعبد الوارث إلا القزاز چ ۀ چ [الأحزاب: ٥٣]، بالإمالة هنا"[173].

وممن ذكر الفتح في هذه الكلمة سبط الخياط في المبهج فقال" قرأ الأعمش وحمزة والكسائي وخلف وأبو سليمان عن قالون وعبد الوارث چ ۀ چ [الأحزاب: ٥٣]، بالإمالة وفتحه الباقون"[174].

ومن هذا يتبين أن كلا من الفتح والإمالة في هذه الكلمة صحيح عن هشام غير أن ابن الجزري اختار الإمالة من طريق الحلواني والفتح عن غيره.

الاختيار الثالث: الخلاف في كلمة چ ج چ [الغاشية: ٥]، عن هشام.

قال ابن الجزري" وأما چ ج چ [الغاشية: ٥] فاختلف فيه عن هشام، فروى إمالته الحلواني، وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي، وهو الذي لم تذكر المغاربة عن هشام سواه، وروى فتحه الداجوني، وهو الذي لم يذكر العراقيون عن هشام سواه وكلاهما صحيح به قرأنا، وبه نأخذ"[175].

وبالنظر في كتب الأصول نلاحظ أن صاحب الإرشاد قد ذكر وجه الإمالة لهشام وذلك في قوله" وأما قوله تعالى چ ج ج ج چ [الغاشية: ٥]، فقرأ ابن عامر في رواية هشام بالإمالة وقرأ الباقون بغير إمالة"[176].

وكذلك من الذين ذكروا هذا الوجه لهشام الإمام الداني حيث قال" وتفرد هشام بالإمالة في قوله تعالى وچ ٹٹ چ في يس[73] و چ ج چ چفي الغاشية [٥]"[177].

وقد ذكر الإمام الداني أيضا الوجهين لهشام في كتابه الجامع عند قوله" وقوله تعالى چ ج ج چ [الغاشية: ٥]فأمال فتحة الهمزة ابن عامر من رواية الحلواني عن هشام وفتحها ابن عباد عن هشام"[178].

وقد ذهب ابن الجزري في هذا الاختيار إلى الأخذ بالوجهين، أخذ وجه الإمالة عن المغاربة، وأخذ وجه الفتح عن العراقيين، وقد سبق ابن الجزري الإمام الداني بالأخذ بالوجهين؛ ولعل الجمع هو الأسلم والأفضل؛ لأن كلا الطريقين صحا عن هشام.

الاختيار الرابع: خلاف الدوري عن أبي عمرو في كلمة چ ۀ چ [البقرة: ٨].

---

(170) النشر 43/2.
(171) جامع البيان1497/4.
(172) التيسير ص49.
(173) المستنير ص743.
(174) المبهج227/2.
(175) النشر65/2.
(176) الإرشاد ص.
(177) التيسر ص44.
(178) جامع البيان ص334.

نقل الإمام ابن الجزري في نشره عن دوري أبي عمرو في كلمة الناس المجرورة الفتح والإمالة، فقال" وأما چ ڤ چ [البقرة: ٨] فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدوري، فروى إمالته أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في التيسير، وذلك أنه أسند رواية الدوري فيه عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر... وروى سائر الناس عن أبي عمرو من رواية الدوري، وغيره الفتح، وهو الذي اجتمع عليه العراقيون، والشاميون، والمصريون والمغاربة، ولم يرووه بالنص عن أحد في رواية أبي عمرو إلا من طريق أبي عبد الرحمن بن اليزيدي وسبطه أبي جعفر أحمد بن محمد والله أعلم.

والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري عن أبي عمرو وقرأنا بهما، وبهما نأخذ، وقرأ الباقون بالفتح والله الموفق"[179].

وقد ذكر وجه الإمالة فقط الإمام أبو عمرو الداني بقوله" والأصل الثاني: ما جاء في لفظ الناس مجرورا نحو قوله: چ ڤ ڤ چ[البقرة: ٨] وچ ٻ چ [البقرة: ٨٣] و چ ڍ چ [الناس: ١] و چ ڈ چ [الناس: ٢] و چ ڤ ڤ چ [البقرة: ٩٦] وما أشبهه، أمال ذلك حيث وقع أبو عمرو في رواية أبي عبد الرحمن وأبي حمدون وابن سعدان من طريق الأصبهاني عن اليزيدي عنه"[180].

وهذا القول ذكره صاحب التذكرة حيث قال" وتفرد الدوري عن أبي عمرو بإمالة چ ڤ چ[البقرة: ٨] إذا كان آخره مخفوضا"[181].

وكلام صاحب العنوان يفيد أن للدوري الفتح فقط" وقرأ أبو عمرو ما كان من ذلك رأس آية وليس في آخره راء بعدها ياء في الخط بين اللفظين، وأمال منه ما كان فيه راء وبعدها ياء في الخط رأس آية كانت أو غيره وفتح الباقي"[182].

ويؤيده ما ذهب إليه صاحب الإرشاد فقد قال ابن غلبون "وتفرد أبو بكر عن عاصم عن الأعشى بأصل لم يوافقه عليه أحد من القراء، فأول ذلك أنه أمال التاء من الكتاب والنون من الناس في موضع الخفض"[183].

الاختيار الخامس: الخلاف في كلمة چ و چ [المائدة: ٢٢] بين الفتح والتقليل عن ورش.

قال ابن الجزري" وأما چ و چ [المائدة: ٢٢] فاختص بإمالته الكسائي من رواية الدوري، وانفرد النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو بإمالته لم يروه غيره.

واختلف فيه عن الأزرق فرواه عنه بين بين أبو عبد الله بن شريح في كافيه، وأبو عمرو الداني في مفرداته...، وهو الذي في التذكرة والتبصرة، والكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، والعنوان، وتلخيص العبارات، وغيرها. وذكر الوجهين جميعا أبو القاسم الشاطبي، وبهما قرأت وآخذ والباقون بالفتح وبالله التوفيق"[184].

وممن ذهب إلى الفتح فقط ابن غلبون في الإرشاد" وأما قوله تعالى چ ۇ ۇ ۆ و چ [المائدة: ٢٢] فما أمالها من القراء أحد إلا الكسائي والدوري عن أبي عمرو"[185].

فدل ذلك على أن الأزرق له الفتح، وهذا صاحب الوجيز يذكر لورش وجه الفتح في هذا اللفظ وذلك لما خص بإمالة چ و چ [المائدة: ٢٢] لدوري الكسائي قال" والباقون لهم الفتح"[186].

فدل ذلك على أن الأزرق له الفتح، ومن الذين ذكروا وجه التقليل لورش أبوعمرو الداني في التيسير حيث قال" چ ۀ چ [النساء: ٣٦] و چ و چ [المائدة: ٢٢] فإن ورشا يقرأهما أيضا بين بين على اختلاف بين أهل الأداء"[187].

وكذلك ابن شريح في الكافي لما انتهى من ذكر باب الألف التي بعدها راء مخفوضة وذكر بعض الكلمات ومنهن چ و چ [المائدة: ٢٢] قال في نهاية الباب" وقرأ ورش هذا الفصل كله بين اللفظين في وصله ووقفه"[188].

ومع أن الذين ذكروا وجه التقليل أقل عددا ممن ذكروا وجه الفتح فإن ابن الجزري تبع الداني وابن شريح في اختيار القراءة بالوجهين.

---

(179) النشر 62/2.
(180) جامع البيان736/2.
(181) التذكرة ص189.
(182) العنوان ص60، كما نص على إمالة الألف الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة مثل بالأسحار انظر نفس المصدر61.
(183) الإرشاد ص477.
(184) النشر 58/2.
(185) الإرشاد ص445.
(186) الوجيز ص110.
(187) التيسير ص50.
(188) الكافي ص62.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه، أما بعد:

فأذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

أولا: أهم النتائج:

1- إن الإمام ابن الجزري كان له منهج دقيق في الاختيارات بناه على مسوغات محددة ودقيقة دلل بها على صحة ما ذهب إليه من اختيار.
2- تبين لنا أن بعض الاختيارات التي ذهب إليها ابن الجزري ليست ملزمة في القراءة بها، بل يجوز القراءة بها وبغيرها لمن كان له نظر دقيق في أسانيد القراءة، فعمل القراء اليوم السكت على المد المنفصل والمتصل لحمزة وهو غير ما اختاره ابن الجزري، وبعض المحررين يقيد وجوها أطلقها ابن الجزري مثل وجوب الغنة مع الإدغام ليعقوب، ومع ذلك فإن كتاب النشر للإمام ابن الجزري هو المرجع المعتمد عند القراء اليوم، ودراساتهم وتحريراتهم تدور حول مسائله وما تضمنه من روايات وطرق، وهم ملتزمون بأغلب ما جاء فيه من اختيارات وتحريرات.
3- إن كثيرا من اختيارات ابن الجزري تبع فيها من سبقه القراء مثل الإمام الداني.
4- التزم ابن الجزري في كثير من اختياراته بعزوها إلى من نقلت عنه، وأحيانا يذكر الأسانيد التي اعتمد عليها في هذا الاختيار.
5- منهج ابن الجزري في اختياراته منهج الحاذق المدقق حيث إنه لا يرجح بمقتضى الرواية فقط، بل يختار الوجه على أساس الرواية وقوة الوجه أيضا، كما قال في سكت حمزة(جمعا بين النص والأداء والقياس).
6- لا يكتفي ابن الجزري بالنقل فقط، بل يستشكل ويرد ويرجح ويختار، وهذا دليل على قوة علمه ونفاذ بصيرته.
7- إن للإمام ابن الجزري صيغا مختلفة في التعبير عن الوجه الذي يختاره، منها ما هو صريح مثل لفظ أختار وآخذ.
8- يميل ابن الجزري غالبا إلى الجمع بين الوجوه المختلفة في اختياراته ما دامت صحيحة متواترة، ويتحاشى المفاضلة بين هذه الوجوه ما أمكن، وإن اختار وجها على آخر فهذا راجع إلى قوة الرواية وما يعضدها من مسوغات لغوية أو معنوية.

ثانيا: أهم التوصيات:

1- أوصي الباحثين بإكمال اختيارات ابن الجزري الصريحة؛ ليتم البنيان.
2- كما أوصيهم بعمل بحوث حول اختيارات ابن الجزري غير الصريحة.
3- كما أوصيهم بعمل بحوث حول اختيارات الأئمة القراء المسندين مثل سبط الخياط وأبي العز القلانسي والهذلي وغيرهم، وكتابة البحوث والرسائل العلمية حول اختياراتهم ومناهجهم فيها لما لها من فائدة جليلة في خدمة علم القراءات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع:

إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي (ت590هـ)، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665هـ)، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض، الناشر: دار الكتب العلمية.

الاختيار عند القراء، تأليف الدكتور أمين بن إدريس بن عبد الرحمن فلاته، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الإصدار العشرون، الطبعة الأولى1436ه.

الأذكار، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط رحمه الله، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، 1414 هـ - 1994م.

إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تأليف الإمام الحافظ مقرئ العراق أبي العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي المتوفى سنة 521 هـ، تحقيق ودراسة الطالب عمر حمدان الكبسي للحصول على درجة الماجستير بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور السيد رزق الطويل، عام 1404/1403 هـ، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى مكة المكرمة كلية اللغة العربية قسم الدراسات العليا فرع اللغة والنحو والصرف.

الإقناع في القراءات السبع، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفى: 540هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث.

إيضاح الوقف والابتداء، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: 328هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: 1390هـ - 1971م.

تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، راجعه الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور خالد عبد الكريم جمعة، الناشر: دار الهداية، طبعة سنة 1418ه - 1997م.

التبصرة في القراءات السبع للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القرطبي المتوفى سنة 437هـ 1045م تحقيق الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي نشر وتوزيع الدار السلفية الطبعة الثانية 1402هـ - 1982م.

التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن عتيق بن خلف المعروف بابن الفحام شيخ الإسكندرية(ت516هـ)، تحقيق وتعيق الدكتور محمد عيد محمد عبد الله طبعة دار مندي الزناتي 1427هـ - 2006م.

التحديد في الإتقان والتجويد، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، المحقق: الدكتور غانم قدوري حمد، الناشر: مكتبة دار الأنبار - بغداد، الطبعة: الأولى 1407 هـ - 1988م.

التذكرة في القراءات الثمان، تأليف أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت399ه)، دراسة وتحقيق الشيخ أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، الطبعة الأولى1412ه – 1991م.

تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع تأليف الإمام أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة 428-514هـ تحقيق سبيع حمزة حاكمي الطبعة الأولى 1409هـ 1988م.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى1399ه.

التيسير في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، عني بتصحيحه أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى1416هـ - 1996م، اعتمد في أصل هذه الطبعة على الطبعة التي نشرتها جمعية المستشرقين الألمانية بمطبعة الدولة باستامبول عام1930م.

جامع البيان في القراءات السبع، المشهورة تأليف الإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المتوفي سنة 444هـ، تحقيق الحافظ المقرئ محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، سنة الطباعة 2005م، الطبعة الأولى.

حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، المؤلف: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: 590هـ)، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، 1426 هـ -2005م.

الدر النثير والعذب النمير «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى 444 هـ)، المؤلف: عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (المتوفى: 705 هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: دار الفنون للطباعة والنشر – جدة، عام النشر: 1411 هـ - 1990 م.

ذيل اللآلئ المصنوعة، للسيوطي، تحقيق محمد معشوق علي، المطبع العلوي، الهند، الطبعة الأولى1403ه.

الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، صنعة الإمام العلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحيق الدكتور أحمد حسن فرحات، دار المعارف للطباعة - دمشق - طبعة عام 1393هـ.

الروضة في القراءات الإحدى عشرة للإمام المقرئ أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي البغدادي ت 438 هـ من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول دراسة وتحقيقا رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه إعداد نبيل بن محمد إبراهيم آل إسماعيل المحاضر بكلية أصول الدين بالرياض إشراف الدكتور عبد العزيز بن أحمد إسماعيل الأستاذ المشارك في كلية أصول الدين العام الجامعي 1415هـ، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه.

السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ.

سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009م

العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي المتوفى سنة 455هـ حققه وقدم له الدكتور زهير زاهد كلية الآداب جامعة البصرة الدكتور خليل العطية كلية الآداب جامعة البصرة.

غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار تأليف الإمام المقرئ الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار رحمه الله ت 569هـ دراسة وتحقيق خادم القرآن الكريم الدكتور أشرف محمد فواد طلعت الطبعة الأولى 1414هـ 1994م.

الكافي في القراءات السبع، تأليف أبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت 476هـ)، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ 2000م.

الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تأليف أبي القاسم يوسف بن علي بن محمد المغربي(ت465هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ جمال بن السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م.

كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

الكفاية الكبرى في القراءات العشر، تأليف الإمام الحافظ مقرئ العراق أبي العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي المتوفى سنة 521هـ، تحقيق عثمان محمود غزال دار الكتب العلمية الطباعة الأولى 2007م، لبنان.

الكنز في القراءات العشر، تأليف عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي(ت 740هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور خالد أحمد المشهداني، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى1425هـ - 2004م.

لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.

المبسوط في القراءات العشر، المؤلف: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: 1981 م.

متن طيبة النشر في القراءات العشر تأليف شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (المتوفى: 833هـ)، المحقق: محمد تميم الزغبي، الناشر: دار الهدى، جدة، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

المستنير في القراءات العشر، للشيخ الإمام أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي الحنفي النحوي المتوفى سنة 496هـ، تحقيق ودراسة لنيل الشهادة العالمية الدكتوراه إعداد الطالب أحمد طاهر أويس إشراف الدكتور محمد محمد سالم محيسن، عام 1413هـ المملكة العربية السعودية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كلية القرآن الكريم قسم القراءات.

المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، تأليف الإمام المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي ابن فتحان ابن منصور الأستاذ أبي الكرم الشهرزوري(ت550هـ)، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، الطبعة الأولى 1431هـ - 2010م.

مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الإصدار1,0.

معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: 748هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1417 هـ- 1997م.

المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ.

النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].